

"المطلع" ينشر المسودة الأولية المقترحة للموازنة الاتحادية "2023"



تنشر "وكالة المطلاع" ، اليوم السبت، مسودة أولية لمشروع موازنة 2023.

و في وقت سابق، رجّح مطهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء، أن يبلغ السقف الإنفاقي لموازنة العام الحالي 2023، حازر الـ200 ترليون دينار، محدداً ثلاثة اتجاهات سيتم دعمها في حال حصول فائز مالي، بضمنها تعزيز صناديق التنمية الواردة في المنهاج الحكومي.

وقال صالح في تصريح للصحيفة الرسمية، إنه: "وعلى الرغم من وجود أقوال عن توجه متطرف في زيادة النفقات العامة حتى في ظل سعر برميل نفط متحفظ لا يتعدى 65 دولاراً (وربما يصل إلى 70 دولاراً للبرميل) وطاقة تصدير نفط بنحو 4.3 ملايين برميل يومياً، فإن سقف الانفاق في الموازنة العامة 2023 هو من سيقدر في الآخر، هل هناك عجز افتراضي أم لا؟ أو كم هو مقدار ذلك العجز المفترض؟".

وشدد صالح، على "ضرورة أن تدرج الفائضات المالية المتحصلة في نهاية السنة المالية 2022 وعدها رصيذاً افتتاحياً لموازنة العام الحالي 2023 قانونياً".

ولفت المستشار المالي، إلى أن "التقديرات المتطرفة للانفاق العام تقول: إن الموازنة ستكون بسقف انفاقي بنحو 200 ترليون دينار، وإن الزيادات أو الفائضات ستذهب بثلاثة اتجاهات، الأول لتعزيز رؤوس أموال صناديق التنمية الواردة في المنهاج الحكومي، والثاني لسد جانب من الموازنة التشغيلية والتعينات الجديدة، والثالث سيخصص لمشاريع الدولة الاستراتيجية والخدمية بضمنها التخصيمات غير المنفذة في القانون الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم 2 لسنة 2022.

و يؤكد صالح، أنه وفي "مختلف الأحوال، أتوقع سقف الإنفاق في الموازنة المقبلة سيتعدى حازر الـ150 ترليون دينار صعوداً إلى 200، إذا كان (العجز الافتراضي) على نحو لايزيد عن 15% من إجمالي الإنفاق، بسبب وجود وفورات مالية من العام الماضي 2022".